

العوامل المؤثرة بجودة الأرباح و دورها في تعزيز قرارات المستثمر / دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية

علي عبد الرضا طاهر**

أ.م.د. أبتهاج اسماعيل يعقوب*

المستخلص :

يمكن النظر الى الربح من زوايا مختلفة تبعا للغرض الذي يستخدم من أجله إذ يكون مقياس لمدى نجاح الإدارة في التصرف في موارد الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهداف هذه الوحدة و تستعمل من قبل المستثمرين المحتملين في اتخاذ القرارات الاستثمارية و لكن هذه الاستخدامات للأرباح و غيرها يتم عن طريق اعتماد رقم الأرباح و كانه لا يخطئ و لا يضل من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية في سبيل اظهار الأرباح بأفضل صورة ممكنة و تأسيسا على ذلك يهدف هذا البحث إلى بيان أهمية جودة الأرباح في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق العراق للأوراق المالية و بيان العوامل التي تتأثر بها جودة الأرباح و اعتبارها مؤشرات داعمة لمقاييس جودة الأرباح و ذلك من خلال قياس جودة الأرباح لعينة البحث حسب المستحقات غير الطبيعية و استمرارية الأرباح و القدرة التنبؤية للأرباح و قياس الارتباط بين هذه المقاييس و بين التغير في الأرباح و في سبيل اختبار العوامل المؤثرة على جودة الأرباح تم قياس معامل الارتباط بين كل عامل و كل مقياس لجودة الأرباح .

و توصلت الدراسة الى ان المستثمر في سوق العراق للأوراق المالية لا يأخذ بجودة الأرباح عند اتخاذ القرار الاستثماري ، و تم اثبات أهمية جودة الأرباح في تعزيز القرارات الاستثمارية في سوق العراق للأوراق المالية و ضرورة الأخذ بها في اتخاذ القرارات ، و ارتباط كل من حجم الوحدة الاقتصادية و التقلب في الإيرادات بجودة الأرباح .

Abstract

It is possible to consider the profit from different views depending on the purpose which it is used for. It is sometimes a measure of how successful a management is in managing the resources of a business unit in realizing its goals . It is also used by potential investors in taking investment decisions. However, these and other uses of profits are performed by adopting profits number as if it is never mistaken or misled by the management of a business unit so as to show the profits with the best possible image

Based on that This research aims at indicating the significance of the profits quality in enhancing the investors' decisions in the Iraqi financial market, and the factors that influence the profits quality, considering them indicators supporting the profit quality standards. This is by measuring the quality of profits of a sample in question according to unordinary benefits,

* الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد
** باحث

مقبول للنشر بتاريخ 2014/5/6

continuity of profits, predictability of profits, measuring the correlation between these standards and the variation in profits; as the key goal of an investor is to realize profits. In order to examine the factors influencing the quality of profits, we have measured the correlation coefficient between each factor and each standard of quality of profits.

The study concluded that the investor in the Iraqi stock market does not take into consideration the quality of earning when taking investment decisions. The necessity consideration earning quality when taking investment decisions and The size of a business unit and fluctuation in revenues play an important role in influencing the quality of earning .

المقدمة :

ازدادت أهمية المعلومات في الوقت الحاضر بسبب التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا واستخدامها في مجالات الحياة الاقتصادية كافة ، إذ تشكل المعلومات المحاسبية بما فيها من خصائص نوعية عصب الحياة بالنسبة لمستعملها، لما لها من أثر كبير في ترشيد قراراتهم المختلفة ، فلكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تتوفر فيها صفات مميزة أو تكون ذات نوعية تجعلها مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

ومن بين هذه المعلومات رقم صافي الدخل أو ما يطلق عليه (صافي الربح) الذي يعد البند الأكثر أهمية في القوائم المالية ، فهو يوفر معلومات عن نجاح أو إخفاق الوحدة الاقتصادية خلال الفترة ، و بحكم أن أساس الاستحقاق الذي يصدر على أساسه صافي الدخل يستلزم إجراء بعض التقديرات التي لا تخلو من الحكم الشخصي ، بالتالي فإن الاعتماد على رقم الربح بحد ذاته يؤدي إلى إغفال ماتحتوية بنود المستحقات من معلومات لها أثر مهم في عملية اتخاذ القرارات ، و لذلك كثيرا ما تكون قابلية الاعتماد على هذا الرقم محل جدل .

اذ قد تلجأ بعض الإدارات للتأثير في نتيجة النشاط والمركز المالي وبدوافع متعددة منها ، دوافع سوق رأس المال لرفع أسعار أسهمها في سوق الأوراق المالية وجذب المستثمرين إليها ، ودوافع التمويل والاقتراض ودوافع سياسية وغيرها ، وباستغلال الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق الخارجي أو بالاستفادة من المرونة والبدائل المتوافرة في التقديرات والسياسات المحاسبية لتغيير أرقام الدخل (ارتفاع أو انخفاض) والتي تظهر في أساليب القياس والإفصاح عند إعداد القوائم المالية، مما يؤثر سلباً في جودة الأرقام وملاءمتها ومصداقيتها. و بهذا تزايد الاهتمام بموضوع جودة الأرباح في السنوات الأخيرة ، نتيجة للفصائح المحاسبية وظهور حالات فشل الأعمال وما تلاه من انهيار للعديد من الوحدات الاقتصادية العملاقة، فقد تزايد الاهتمام بمفهوم جودة الأرباح بالرغم من ظهوره خلال الثلاثينات من القرن العشرين و الذي أشار إلى أن الأرباح ذات الجودة هي الأرباح التي تمتاز بالاستمرارية . و تأسيساً على ما سبق تتمثل المشكلة التي حاولت الدراسة التصدي لها في الاتجاه العام للمستثمرين بالاعتماد على رقم الأرباح دونما الأخذ في نظر الاعتبار جودة تلك الأرباح و مما يؤدي إلى أن القرارات الاستثمارية التي تؤخذ على هذا الأساس سوف تعاني من القصور في تحقيق أهدافها.

منهجية البحث

أولاً- مشكلة البحث :- Problem

يعد سوق العراق للأوراق المالية السوق الرسمي في العراق و هناك شركات من قطاعات مختلفة (مصرفية و زراعية و صناعية و التأمين و غيرها) مسجلة في هذه السوق و يمكن اعتباره اليوم السوق الواعد الذي يمكن استثمار المستقبل من خلال الخطوات الرامية إلى جعله بمصاف الأسواق المالية العالمية.

تتمثل مشكلة البحث بمحدودية فائدة أرقام الأرباح لمتخذي القرارات الاستثمارية في سوق العراق للأوراق المالية ، كون الاعتماد على هذه الأرقام دونما الأخذ بنظر الاعتبار جودة تلك الأرباح سيؤدي إلى قرارات استثمارية تعاني من قصور ، فضلاً عن أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على جودة الأرباح و التي يمكن اعتبارها مؤشرات داعمة لمقاييس جودة الأرباح في سوق العراق للأوراق المالية ، هذا ويمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤلات البحثية الآتية :

1- هل لجودة الأرباح المحاسبية دور في تعزيز قرارات المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية ؟

- 2- هل لعمر الوحدة الاقتصادية أثر على جودة الأرباح المحاسبية ؟
- 3- هل لحجم الوحدة الاقتصادية أثر على جودة الأرباح المحاسبية ؟
- 4- هل لكثافة راس المال أثر على جودة الأرباح المحاسبية ؟
- 5- هل للتقلب في الإيرادات أثر على جودة الأرباح المحاسبية ؟

ثانيا - أهمية البحث :- Importance

تتبع أهمية البحث من أهمية جودة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها في تعزيز قرارات المستثمرين ، وتبرز أهمية البحث بالاتجاهات الآتية:

الاتجاه الأول : تنصب أهمية هذه البحث في تعزيز قرارات المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية من خلال قياس معامل الارتباط بين جودة الأرباح وبين التغير في الأرباح

الاتجاه الثاني : استقراء واقع دور جودة الأرباح في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق العراق للأوراق المالية.

الاتجاه الثالث : الإشارة إلى العوامل المؤثرة على جودة الأرباح والتي يمكن أن تستعمل كمؤشرات داعمة لمقاييس جودة الأرباح

ثالثاً- اهداف البحث :- Objective

- يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :
- 1- بيان مفهوم جودة الأرباح المحاسبية و التطرق إلى النشأة و المفهوم و اساليب القياس و العوامل المؤثرة فيها.
 - 2- إبراز أهمية جودة الأرباح في تعزيز قرارات المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية
 - 3- تحديد العوامل التي تؤثر على جودة الأرباح المحاسبية في بيئة سوق العراق للأوراق المالية و اعتبارها مؤشرات داعمة لمقاييس جودة الأرباح .

رابعاً- فرضية البحث :- Assumptions

- تتكون الدراسة من فرضيتين رئيسيتين و هما كما يأتي :
- أولاً : تسهم جودة الأرباح في تعزيز قرارات المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية و تنبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الثانوية الآتية :
- 1- يأخذ المستثمر في سوق العراق للأوراق المالية بنظر الاعتبار جودة الأرباح في اتخاذ القرار الاستثماري.
 - 2- تعزز جودة الأرباح اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق العراق للأوراق المالية .
- ثانياً : هناك عوامل عديدة تؤثر على جودة الأرباح في بيئة سوق العراق للأوراق المالية و التي يمكن اعتبارها مؤشرات داعمة لمقاييس جودة الأرباح و تنبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية :
- 1- يؤثر عامل عمر الوحدة الاقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية
 - 2- يؤثر عامل حجم الوحدة الاقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية
 - 3- يؤثر عامل الكثافة الرأسمالية للوحدة الاقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية
 - 4- يؤثر عامل التقلب في الإيرادات على جودة الأرباح المحاسبية

خامساً - حدود البحث :- The Limits Of The Research

1. الحدود المكانية:
- تم تطبيق البحث في سوق العراق للأوراق المالية على ثلث الوحدات ذات القيمة الأعلى للتداول إذ تم اعتماد الثلث من السوق و ذلك في سبيل الحصول على عينة ملائمة لتطبيق الاساليب الاحصائية في قياس جودة الأرباح .
2. الحدود الزمانية:
- تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في سنة 2008 و سنة 2010 نظراً لاستهداف المستثمر المتوسط الامد و نظراً لتوافر البيانات للوحدات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2008 و 2010
- سادساً - اساليب جمع البيانات :-
- اعتمدت البحث على مجموعة من الأدوات البحثية لغرض إكمال متطلباتها في جانبها النظري والتطبيقي وكما يأتي :

1. الجانب النظري :

اعتمد الباحث في تغطية الجانب النظري على ما هو متوافر من المصادر العربية والاجنبية التي تناولت موضوع البحث من كتب و دوريات و بحوث و رسائل و اطاريج جامعية ، فضلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) .

2. الجانب التطبيقي :

تم الاعتماد في سبيل تحقيق أهداف البحث على وسائل عدة للحصول على البيانات و المعلومات اللازمة للجانب العملي و هذه الوسائل هي :

أ- المقابلات الشخصية : التقى الباحث مع عدد من مديري المحافظ الاستثمارية – مجال البحث - بهدف تقديم توضيحات عن موضوع البحث ، فضلاً عن الحصول على المعلومات المفيدة التي تدعم البحث

ب- الزيارات الميدانية إلى سوق العراق للاوراق المالية في سبيل الحصول على بيانات عن عينة البحث

سابعا - اسلوب البحث - Research Manner:-

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في أعداد الباحثان للجانب النظري من البحث من خلال الاستفادة من المصادر العلمية من الكتب و البحوث و شبكة المعلومات الدولية Internet العربية و الاجنبية . و أما الجانب التطبيقي فقد تم إعداده بالاعتماد على المنهج الإستنباطي عن طريق دراسة واقع حال الوحدات الاقتصادية مجال البحث و تحليل البيانات الخاصة بالمنشأة مجال البحث .

ثامنا - الأساليب الإحصائية Statistical Methods

تم استعمال الأساليب الإحصائية المناسبة من أجل قياس جودة الأرباح و بيان العلاقة بين جودة الأرباح و بين التغير في الأرباح و بيان العوامل المؤثرة على جودة الأرباح و تأسيساً على هذا تم استعمال كل من الانحدار الخطي البسيط في قياس جودة الأرباح و الارتباط لبيان العلاقة بين مقاييس جودة الأرباح و بين العوامل المؤثرة على جودة الأرباح .

المبحث الأول

الاطار النظري للبحث

المحور الاول – جودة الأرباح : المفهوم و الاهمية

اولا : مفهوم جودة الأرباح واهميتها .

1- مفهوم جودة الأرباح (The Concept Of Earnings Quality)

رغم ظهور مفهوم جودة الأرباح (Earning Quality) في الثلاثينيات من القرن العشرين تقريبا إذ بين (Wang) أن اول من نادى بجودة الأرباح (O'Glove) الذي كتب في تقرير الاستشارات الاستثمارية (جودة الأرباح) (earnings quality) هي الأرباح المتصفة بالاستمرارية . الا انه لم يتم تحديد تعريف محدد لجودة الأرباح (Wang,2008:773) حيث تناول الباحثون في مجال المحاسبة مفهوم جودة الأرباح بمعان عدة تبعاً لاختلاف مستعملي القوائم المالية وهدفهم من هذا الاستعمال، وتبعاً لاختلاف وجهة نظرهم فيما تحتويه الأرباح من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة ؛ و قد وردت العديد من المفاهيم لهذا المصطلح :-

أ- مفهوم جودة الأرباح من وجهة نظر المدققين و واضعي المعايير

عرف (Entwistle &Phillips) أن جودة الأرباح هي قدرة الأرباح على تحقيق الاهداف الاساسية للقوائم المالية المتمثلة بتقديم معلومات للمستثمرين و الدائنين و المستعملين الاخرين تفيد في تقييم مصادر التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية

(Entwistle &Phillip,2003:85).

و اشار (Dechow & Schrand) إلى أن المدققين والمشرعين و واضعي المعايير يرون أن الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا ما تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً

(Dechow & Schrand 2004:5).

ب- مفهوم جودة الأرباح من وجه نظر المستثمرين والمحللين الماليين و الدائنين عرفها (Frank) على ثلاث محاور و هي أن الأرباح عالية الجودة اذا امتازت بالاستمرارية. و تكون جودة الأرباح عالية اذا تم استخدام المبادئ المحاسبية التي لا تؤدي إلى المبالغة في الإيرادات ولا تقلل التكاليف. و كلما اقتربت الأرباح إلى النقدية ، ارتفعت جودة الأرباح (Frank, 2000:424). و عرفت كل من (Schipper & Vincent) جودة الأرباح من خلال المدى الذي يقترب فيه الدخل المفصح عنه من الدخل الاقتصادي. (Schipper & Vincent, 2003:1) ويرى (Wild et al) على انها هي النسبة بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية و صافي الدخل أي أن الأرباح ذات جودة عالية او منخفضة يعتمد على قدرة الأرباح للتحويل إلى نقد (Wild et al, 2007:394).

و عرفها (Yushi & China) جودة الأرباح على انها درجة استمرارية الأرباح واستقرارها بالنمو، بموجب فرضية ضمان الربح الحقيقي. و على وفق ذلك يمكن ذكر ابعاد جودة الأرباح بما يأتي:

1. الربح الحقيقي (أي أن رقم الدخل يستعرض بدقة نسبية نتائج أنشطتها التجارية الجارية)

2. استمرارية الأرباح.

3. الاستقرار بالنمو. (Yushi & China, 2011:10)

و نجد أن تعريف (Yushi & China 2011) هو الأكثر شمولاً و الذي ينص على أن جودة الأرباح هي الأرباح التي تتسم بالقدرة التنبؤية (اي الاستمرارية و الاستقرار في النمو) بضمان الدخل الحقيقي (أي أن رقم الدخل يستعرض بدقة نسبية نتائج الأنشطة التجارية الجارية) و هذه هي الخواص الأساسية التي يركز عليها مفهوم جودة الأرباح بالنسبة إلى المستثمرين و المحللين و الدائنين.

اهمية جودة الأرباح (The Importance Of Earnings Quality)

نظرا لمحدودية الموارد الاقتصادية ادى إلى وجوب التأكد من انه تم توظيفها في المكان الصحيح المتمثل بالوحدة الاقتصادية التي تمتاز ادارتها بالكفاءة و الفاعلية (Kieso, 2010:4) إذ أن من اسباب انهيار الوحدات الاقتصادية هو عدم امتلاك الادارة الكفاءة و الفاعلية في تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية بالموارد المتاحة لها و هذا يجعل عملية تخصيص الموارد الاقتصادية بخطر توظيفها في وحدات ذات ادارة غير كفوة و بالتالي هدر هذه المواد ولهذا يبحث المستثمر عن الوحدة الاقتصادية التي تدار من قبل ادارة كفوة و فعالة في تحقيق اهدافها و يتعرف المستثمر على الادارة اذا كانت جيدة او لا من خلال مصادر معلومات متنوعة و من اهم هذه المصادر هي القوائم المالية التي احدها هي قائمة الدخل حيث ذكر (power) ان صافي الدخل من اهم العناصر التي تدخل في تقييم اداء الوحدة الاقتصادية حيث تحقق من 2000 عضو من أعضاء اتحاد مدراء الاستثمار و الباحثين حول اهم مؤشرين اقتصاديين في تقييم الأسهم و كانت نتائج هذه الدراسة تشير إلى التغير في ربحية السهم الواحد و العائد على حق الملكية . و أن صافي الدخل هو احد اهم العناصر في كلا المؤشرين . (power, 2011:618) إذ أن الأرباح، هي شريان الحياة للوحدة الاقتصادية ". ولا يمكن لأي وحدة اقتصادية هادفة إلى الربح البقاء لفترة طويلة إلا إذا كانت تحقق ارباح . و أن الخسائر المستمرة تستنزف الأصول من الوحدة الاقتصادية ، وتستهلك حقوق المالكين، ولكن لا يعني هذا أن تقييم الوحدة الاقتصادية يقتصر على الأرباح فقط بل يجب النظر إلى معدل الأرباح على المبيعات، وعلى إجمالي الموجودات، وعلى حقوق الملكية وبالإضافة إلى ذلك، يجب على مستعملي المعلومات النظر إلى جودة الأرباح (Williams et al, 2010:634) . إذ أن الاعتماد على رقم الربح وحده دون الأخذ بعين الاعتبار ما قد يؤثر عليه من عوامل تؤدي إلى تخفيض مستوى جودة الربح، كإدارة الأرباح وارتفاع نسبة المستحقات فيها، يؤدي إلى اتخاذ قرارات لا تتسم بالعقلانية لتركيزها على كمية الأرباح دون التركيز على جودتها. (Chan, et al, 2007:1) . ويؤكد المعيار رقم (132) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB)* على أن مستعملي القوائم المالية بحاجة إلى معلومات حول جودة الدخل الجاري و كذلك معلومات تمكنهم من تقدير صافي الدخل المستقبلي (FASB, 2010:5). و اشارت دراسة (Chan et al) إلى أن المستثمرين و المحللين لا يكتفون في بعض الاحيان إلى رقم الأرباح الذي تحققه بعض الوحدات الاقتصادية نظرا لعدم تمتعه بالجودة بحكم احتواء الأرباح على تعاملات غير عادية لا يوجد احتمال أن تحدث في الفترات القادمة و بالتالي لا يمكن استمرار هذه الأرباح في المستقبل (Chan et al, 2007:12) . و هنا تبرز اهمية جودة الأرباح بالنسبة إلى المستثمرين و المحللين الماليين إذ أن الأرباح الكبيرة نسبياً التي تتسم بالجودة تشير إلى أن ادارة الوحدة الاقتصادية تتسم بالفاعلية في تحقيق اهداف الوحدة اذن هي المكان المناسب لاستثمار الموارد الاقتصادية، حيث أن مستثمري الاسواق المالية يكون هدفهم هو تحقيق الأرباح و

باستمرار و جودة الأرباح تعكس مدى قدرة الأرباح المعلنة على الاستمرار و كذلك تقي المستثمرين من عمليات التلاعب بالأرباح في سبيل تحقيق اغراض معينة لجهة معينة (Kieso , 2012:161) ، وذكر (Yee ,et al) إلى أن جودة الأرباح تسهم في تقليل حالات عدم التاكيد إذ أن ارتفاع جودة الأرباح يؤدي إلى انخفاض في مخاطر الاستثمار وذلك بسبب انخفاض حالة عدم التاكيد في السوق و بهذا يرتفع السهم نسبة إلى الوحدات ذات جودة الأرباح الوطنية (Yee et al., 2006: 852) وتوصل (Hermann) إلى تأثير جودة الأرباح على السعر السوقي للسهم من خلال تقليل مخاطر الاستثمار نتيجة انخفاض حالة عدم التاكيد و التي ينتج عنهما ارتفاع في سعر سهم الوحدة الاقتصادية (Hermann et al. , 2010 : 61) و أشار (Bhattacharya et al.) إلى أن جودة الأرباح الضعيفة ممكن أن تزيد من مخاطر دخول المستثمرين في الوحدات الاقتصادية ذات الاداء الضعيف و بالتالي يبتعد المستثمر عن الاسواق المالية التي تكون فيها الأرباح المعلنة ذات جودة واطنة و الذي يؤثر على السيولة في السوق حيث يعد المستثمر مصدر مهم لسيولة الوحدات الاقتصادية في الاسواق المالية و بالتالي تخفض السيولة و ترتفع كلفة راس المال في تلك الاسواق (Bhattacharya et al. , 2008:6) و ذكر (Schipper & Vincent) أن واضعي المعايير يعتمدون على تقارير الأرباح كمؤشر على جودة المعايير التي قدمت على اساسها هذه التقارير و حسب منهج فائدة القرار فان كانت تقارير الأرباح تحقق فائدة في عملية اتخاذ القرار فان المعايير تتسم بالجودة . (Schipper & Vincent, 2003:2)

المحور الثاني - العوامل المؤثرة بجودة الأرباح .

يميل المستثمرون إلى استعمال العائد على السهم و العائد على حقوق الملكية، والمبيعات وغيرها من المؤشرات لتحديد هامش الربح الصافي من ربحية الوحدة الاقتصادية . ويستند على هذا المؤشرات لتقييم الوحدة الاقتصادية من جوانب عدة . ومع ذلك، فإن مؤشرات التقييم أعلاه تحتوي على نقطة ضعف الأخذ برقم الأرباح ، ولكنها لم تنتبه إلى جودة تلك الأرباح نفسها ، وبالتالي فإن الأخذ برقم الأرباح لا يمكن أن يكون تقييم صحيح وموضوعي لربحية الوحدة الاقتصادية. ولهذه ، يجب الأخذ ليس فقط بمبلغ الأرباح، ولكن أيضا في تقييم جودة تلك الأرباح .

http://eng.hi138.com/accounting-and-auditing-papers/accounting-theory-papers/200607/14763_factors-affecting-the-quality-of-accounting-earnings-and-its-evaluation.asp#.Ue27LdIXYi,2006:1

و تحديد العوامل التي تؤثر على جودة الأرباح و محاولة الاهتمام بالعوامل التي ترفع من جودة الأرباح و تقليل العوامل التي تضعف من جودة الأرباح و بالتالي فان هذه العوامل تكون ذات أهمية لإتخاذ القرارات التي تصب في تحسين جودة الأرباح (wu,2009: 1) . وقد حددت هذه العوامل ضمنا او بشكل صريح في العديد من الدراسات . و منها دراسة (Francis et al. , 2004: 985) التي صنفت العوامل المؤثرة إلى العوامل الذاتية (المتأصلة) (Innate Determinants) و العوامل التقديرية (discretionary determinants) حيث أن العوامل الذاتية (Innate Determinants) هي تلك العوامل المتأصلة في بيئة الوحدة الاقتصادية و الناتجة عن الأنشطة التشغيلية الخاصة بها . أما العوامل التقديرية (discretionary determinants) هي تلك العوامل الناتجة من خيارات الإبلاغ و اخطاء التقدير و التنبؤ التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية والتي ينعكس تأثيرها على معالجات اعداد التقارير المالية (Hermann,2010:73) . و في ما يأتي، مناقشة تأثير العوامل المؤثرة على جودة الأرباح :

أولا : عمر الوحدة الاقتصادية (Economic Unity Age)

أشار (Gu et al.,) إلى أن الوحدات القديمة تكون ذات استقرار مالي و تشغيلي و الذي بدوره يولد الاستقرار في توليد الأرباح و الذي يشير على أن تكون الأرباح المعلنة في القوائم المالية ذات جودة (Gu et al., 2005 :9) و وجد (Athanasakou & Olsson,) أن الوحدات الأصغر سنا أكثر عرضة لأن تكون ارباحها ذات جودة واطنة نتيجة رغبتها في النمو والتغلب على الصعوبات التي تواجهها (Athanasakou & Olsson, 2012:15) اي أن هناك حافز لدى الوحدات الجديدة إلى إصدار معلومات ايجابية لأثبات الجدارة في السوق إلى كل من المستثمرين و المقرضين . و يتم قياس عمر الوحدة الاقتصادية من أول سنة بدأت فيها الوحدة الاقتصادية نشاطها إلى سنة الدراسة.

ثانيا: حجم الوحدة الاقتصادية (The size of The Enity):

يوضح (Dechow & Dichev,) إلى أن الوحدات ذات الحجم الكبير تكون مستقرة و ذات أداء تشغيلي مستقر و بالتالي تكون ارباحها مستقرة . وان الوحدات ذات الحجم الكبير تمتلك عادة

مصادر ارباح متنوعة و التي تؤثر على امكانية استقرار الارباح (Dechow & Dichev, 2002:46). حيث ذكر (Gu et al., 2005: 313) تلك الوحدات إلى التنوع في العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة. (Gu et al., 2005: 313) وبالتالي تكون الأرباح ذات جودة أعلى في الوحدات الكبيرة. و من جهة أخرى أشار (Dechow et al.) إلى أن العديد من الدراسات تفترض أن الوحدات ذات الحجم الكبير تكون ذات تكاليف ثابتة كبيرة و التي ترتبط بالحفاظ على اجراءات رقابية مناسبة ، وبالتالي يشير لوجود علاقة ايجابية بين حجم الوحدة الاقتصادية و بين جودة الرقابة الداخلية ، حيث تكون الوحدات الصغيرة أكثر عرضة إلى أن تكون الرقابة الداخلية لها ذات جودة واطنة و التي تكون أكثر عرضة إلى أن تكون ارباحها ذات جودة واطنة . (Dechow et al. 2010:85) و هذا الامر ينعكس على جودة الأرباح بالسالب . و أشار (Francis et al.) إلى انه يتم احتساب حجم الوحدة الاقتصادية من خلال اجمالي الأصول (Francis et al. , 2004: 985)

ثالثاً: الكثافة الرأسمالية: (Capital intensity)

هناك وجهات نظر مختلفة حول كثافة رأس المال في الادبيات حيث أن الشركات التي لديها كثافة رأسمال عالية لديها نسبة عالية من التكاليف الثابتة إلى التكاليف الإجمالية. يرتأي بعض الباحثين أن مثل هذه الشركات لا تستطيع القيام بتعديل رأسمالها بسهولة في مواجهة تغيرات معينة ، على سبيل المثال كرد فعل على الطلب المتقلب . بالتالي فإن التكاليف الثابتة تؤدي إلى ارتفاع تقلبات الأرباح في الشركات ذات الكثافة الرأسمالية على اعتبار عدم امكانية اتخاذ الاجراءات المناسبة في سبيل المحافظة على الأرباح الحالية نتيجة تأثر الأرباح الحالية بمتغيرات (التغير في الطلب على منتج الوحدة الاقتصادية) و التي تتطلب تغيير في تركيبة رأسمال الوحدة الاقتصادية للمحافظة على مستوى ارباح معين (من خلال انتاج المنتج الذي زاد الطلب عليه) (Lev , 1983 : 36) ومما يولد جودة ارباح أقل لهذه الوحدات واخرون فسروا كثافة رأس المال المرتفعة كمقياس للمنافسة في قطاع معين ، وذلك لأن كثافة رأس المال المرتفعة تنتج حواجز كبيرة أمام دخول السوق وإذا كان هذا الرأي صحيحاً، فإن كثافة رأس المال ينبغي أن ترتبط بشكل إيجابي مع جودة الأرباح (Hermann, 2010:79) . ويتم قياس كثافة رأس المال من خلال نسبة صافي القيمة الدفترية للعقارات والآلات والمعدات إلى إجمالي الأصول (Francis et al, 2004: 985) كما في المعادلة الآتية :

صافي القيمة الدفترية للمباني والآلات والمعدات

كثافة رأس المال =

إجمالي الأصول

رابعاً: عدم التأكد (Uncertainty):

و يعبر عن التقلب في الاعمال بتغير كل من المبيعات و التدفق النقدي. و كلا الرقمين يشيران إلى وجود حالة عدم تأكد عالية في بيئة التشغيل، والتي تتطلب في الكثير من الاحيان استعمال التقريب و التقدير . وبالتالي، هناك احتمال أكبر في حدوث الاخطاء التقديرية ، مما يؤدي إلى انخفاض في جودة الأرباح (Dechow and Dichev, 2002 : 47) . و يتم قياس التقلب في التدفقات النقدية من خلال الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية لاربع سنوات مقسوم على إجمالي الأصول و يتم احتساب التقلب في المبيعات او الإيرادات من خلال الانحراف المعياري لإيرادات الوحدة الاقتصادية خلال اربع سنوات مقسوم على إجمالي الأصول كما في المعادلة الآتية : (Francis et al. , 2004: 985)

الانحراف المعياري للإيرادات خلال 4 سنوات

التقلب في الإيرادات =

إجمالي الأصول

المحور الثالث :- طرق قياس جودة الأرباح

أولاً : المستحقات غير الطبيعية (Abnormal accruals)

يتم قياس جودة الأرباح من خلال اختبار تأثير المستحقات غير الطبيعية في جودة الأرباح . إذ إن الأرباح تحتوي على كل من التدفقات النقدية و المستحقات وتتطلب المستحقات وجود عمليات تقدير معينة ، وإذا كانت الأرباح تتكون من النقدية فقط فإن هذه الأرباح تمتاز بالموثوقية العالية نسبياً. (Herly , 2012:20) المستحقات غير الطبيعية كمقياس لجودة الأرباح يستند الى فكرة أن المستحقات غير الطبيعية هي المستحقات التي تقع تحت سيطرة ادارة الوحدة الاقتصادية و بالتالي يعد ارتفاع قيمة المستحقات غير الطبيعية دليل على وجود إدارة ارباح (Francis et al. , 2004: 985)

295:2006) حيث إن إدارة الأرباح هي التدخل المتعمد في اعداد التقارير المالية من أجل تحقيق مصالح شخصية للإدارة ومن هنا فإن إدارة الأرباح غير المرغوب بها تؤثر سلبا على جودة الأرباح ، اي أن زيادة إدارة الأرباح يتبعها انخفاض في جودة الأرباح (Aboody et al., 2005:655) و قاس (Frances et al.) المستحقات غير الطبيعية من خلال قياس المستحقات الكلية و المستحقات الطبيعية و استنتاج المستحقات غير الطبيعية من خلال المعادلة الآتية :

$$ANACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NACC_{i,t}$$

حيث أن :

ANACC : تمثل المستحقات غير الطبيعية للوحدة الاقتصادية

TACC : تمثل المستحقات الكلية للوحدة الاقتصادية و التي تقاس كما يأتي :

$$(TA_{j,t} = \Delta CA_{j,t} - \Delta CL_{j,t} - \Delta Cash_{j,t} + \Delta STDEBT_{j,t} - DEPN_{j,t},)$$

حيث أن :

- ΔCA_j = تمثل التغير في الأصول المتداولة بين السنة السابقة و الحالية.
- و ΔCL_j = تمثل التغير في الخصوم المتداولة بين السنة السابقة و الحالية .
- و $\Delta STDEBT_j$ = تغير في الدين في الخصوم المتداولة (debt in current liabilities) بين السنة السابقة و الحالية .
- و يمثل $DEPN_j$ = مصروف الاندثار في السنة الحالية .
- $\Delta Cash_j$ = التغير في النقد
- NACC : تمثل المستحقات الطبيعية و التي تحتسب كما يأتي :

$$NACC_{i,t} = \beta_1 \left(\frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + \beta_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) + \beta_3 (PPE_{i,t})$$

حيث انه :

NACC : المستحقات الطبيعية

ΔREV : التغير في الإيرادات. بين السنة الحالية و السنة السابقة

ΔREC : التغير في حسابات المدينون (أوراق القبض) . بين السنة الحالية و السنة السابقة

PPE_t : إجمالي الآلات والمعدات و العقارات (الموجودات الخاضعة للاندثار) .

A_{t-1} : إجمالي الموجودات في الفترة السابقة t-1 .

a_1, a_2, a_3 : أوزان خاصة بكل وحدة اقتصادية .

ولتقدير الأوزان المتعلقة بكل وحدة (a_1, a_2, a_3) يتم استخدام معادلة الانحدار الآتية:

(Frances et al. , 2006:298) .

$$\frac{TACC_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha + \beta_1 \left(\frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + \beta_2 \left(\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + \beta_3 \left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + \epsilon_{i,t}$$

ثانيا : استمرارية الأرباح (sustainability earnings)

تكون الأرباح مرغوبة عندما تكون ذات استمرارية و تعني استمرارية الأرباح قدرة الأرباح على تكرار نفسها أي تكون ناتجة عن الأنشطة التشغيلية للوحدة و ليست من الأنشطة المؤقتة و بالتالي تكون أكثر قيمة للمستعملين لأغراض التقييم . ولذلك تم استخدام الاستمرارية أو الاستدامة كمقياس لجودة الأرباح (Francis, 2004:972). و عرفت الاستمرارية هي تجسيد المدى الذي يصبح فيه مستوى اداء الوحدة في الفترة الحالية جزء مستمر من سلسلة الأرباح وقد وجد أن استمرارية الأرباح حضية باستجابة كبيرة من قبل المستثمرين و التي دعمت الفرضية التي تنص على أن استمرارية الأرباح أكثر فائدة للمستعملين و خصوصا لأغراض التقييم (Schipper & Vincent, 2003:3) . و أشار كل من (Dechow & schrand) إلى أن الدوافع التي ادت بالدراسات التي اختصت بجودة الأرباح أن تعتمد على استمرارية الأرباح هي ناتجة من أهمية الاستمرارية في تحسين اتخاذ القرارات بخصوص تقييم الوحدات الاقتصادية .

(Dechow & Shrand 2009:27)

وتقاس استمرارية الأرباح من خلال معادلة الانحدار البسيط و كما يأتي:

$$X_{t+1} = a_t + BX_t + E_t.$$

حيث أن:

$$X_{t+1} = \text{تعبر عن أرباح السنة القادمة}$$

$$\alpha = \text{حد ثابت}$$

$$\beta = \text{معامل الاستمرارية}$$

$$X_t = \text{أرباح السنة الحالية}$$

$$\varepsilon = \text{معامل الخطأ}$$

ويتم الاعتماد على معامل بيتا (β) أي كلما اقتربت من (1) كلما كانت (X_t) أكثر استمرارا

(Francis, et al, 2004:980).

ثالثا: القيمة التنبؤية (predictive value)

القيمة التنبؤية تعرف على أنها قدرة الأرباح على التنبؤ بذاتها او بالتدفقات النقدية و تعتبر مقياس لجودة الأرباح إذ كلما كانت الأرباح تميل إلى تكرار نفسها كلما كانت ذات جودة عالية (Francis et al, 2006:301). وكما أشار (Wagenhofer & Dücker) إلى أن مفهوم القيمة التنبؤية للأرباح هي قدرة الأرباح على التنبؤ بذاتها في المستقبل. إذ يرى مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) أن القيمة التنبؤية خاصية ملائمة و مهمة للأرباح. إذ أن المحللين من الطبيعي يرغبون بأرباح ذات قدرة تنبؤية عالية لأنها تجعل عملهم أكثر سهولة من خلال تقليل مخاطر التنبؤ بقيمة الوحدة الاقتصادية المستقبلية. فضلاً عن أن القيمة التنبؤية تعطي انطباع عن وضع الوحدة المستقر. هذه الأسباب تجعل قياس القيمة التنبؤية مستعمل من قبل المديرين و المستثمرين (Wagenhofer & Dücker, 2007:272). و يتم احتساب القدرة على التنبؤ من خلال المعادلة الآتية :

القدرة التنبؤية للأرباح =

$$\sqrt{\sigma^2 \varepsilon_{j,t}}$$

تباين خطأ التقدير للشركة j في السنة

حيث أن :

$$\sigma^2 (\varepsilon_{j,t}) :$$

$\varepsilon_{j,t}$: خطأ التقدير للتمودج المستخدم في قياس استمرارية الأرباح أعلاه.

اذ يدل ارتفاع التباين في الأرباح على انخفاض قدرة الأرباح على التنبؤ، وتعتبر الأرباح عالية القدرة على التنبؤ أرباح عالية الجودة. (Francis et al., 2004:980) و اشارتا (Schipper & Vincent) على أن هناك صعوبات في تطبيق قياس القيمة التنبؤية حيث لا يوجد هناك اتفاق بين الادبيات على الفترة الزمنية للتنبؤ، ولكن هناك من الباحثين من يتخذون السنة القادمة هي الفترة الزمنية للتنبؤ. و لا يوجد هناك اتساق او اتفاق على ماذا يتم التنبؤ فبعض الباحثين يستخدمون صافي الدخل و البعض الاخر التدفقات النقدية. (Schipper & Vincent, 2003:100)

المحور الرابع :- جودة الأرباح المحاسبية و دورها في ترشيد القرارات الاستثمارية.

أولاً : القرارات الاستثمارية

القرار هو عملية تلازم الفرد في حياته ، لغرض إشباع حاجاته ورغباته . حيث يعرف كل من (الذهبي والعزاوي) عملية إتخاذ القرار الاستثماري بأنها العملية التي تتضمن جميع مراحل صناعة القرار بدءاً من تحديد الهدف وتشخيص المشكلة موضوع القرار مروراً بجمع البيانات والمعلومات وبلورتها وتحديد مجموعة من البدائل والمفاضلة بينها وصولاً إلى اختيار البديل الأفضل. (الذهبي والعزاوي ، 2005 : 188 – 189) وعرف (Seymour& Bierman) قرار الاستثمار بأنه " القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من الاموال في الوقت الراهن علي مدار مدة زمنية بهدف تحقيق ربح في المستقبل ، وهو يكون عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد " (83، Seymour& Bierman 1975)

ثانياً : أنواع القرارات الاستثمارية في السوق المالي و جودة الأرباح

كل قرار استثماري يقوم به المستثمر يهدف من ورائه إلى الحصول على أعلى عائد و باقل المخاطر و من أجل تحقيق هذه الغاية يواجه المستثمر ثلاث انواع من القرارات الاستثمارية هي :

1- قرار الشراء : يتمثل هذا القرار برغبة المستثمر في حيازة أصل مالي ويلجأ إلى هذا القرار عندما يرى بان القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر

المصاحبة لهذه التدفقات النقدية تفوق القيمة السوقية الحالية للأصل المالي محل التداول فهذه المعادلة تولد الرغبة و الحافز لدى المستثمر لاتخاذ قرارات الشراء . (مصبيح ، 2002 :42) يترتب على ما سبق تولد ضغوط شرائية في السوق على ذلك الأصل المالي مما يؤدي إلى رفع سعرها السوقي في الاتجاه الذي يخفض الفارق بين السعر والقيمة . (مطر ، 38 : 2009)

2- قرار عدم التداول: في هذا النوع من القرارات الاستثمارية يكون المستثمر أمام أصل مالي تكون قيمته السوقية الحالية تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطر و في هذه الوضعية لا تكون هناك عوائد ينتظرها المستثمر و بالتالي لا يقوم بأي عملية سواء كانت الشراء أو البيع .

3- قرار البيع : يلجأ المستثمرون إلى هذه القرارات عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزة المستثمر أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطر و بالتالي في هذه الحالة يرى المستثمر بأن الفرصة جيدة لتحقيق الربح و عندها يتخذ قرار البيع و ينتظر الوضعيات الجديدة التي تفرزها قوى الطلب و العرض في السوق ليعيد من جديد اتخاذ قرار الشراء أو عدمه. (مصبيح ، 2002 :42). و ذلك يخلق ظرفاً جديداً ينعكس على آلية السوق ليصل إلى نقطة يصبح فيها المعروض من الأصل المالي أكثر من الطلب عليه فينتج السعر السوقي للأصل للهبوط مرة أخرى وهكذا تدور الدورة .

و يمكن القول بأن أغلب أنواع القرارات الاستثمارية تتمحور حول المخاطر و العوائد وجودة الأرباح دور في تخفيض المخاطر و التنبؤ بالعوائد المستقبلية ، فإذا لم يأخذ المستثمر بجودة الأرباح في نظر الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية سوف ترتفع مخاطر الاستثمار و حالة عدم التأكد نتيجة احتمالية أن تكون الأرباح التي اتخذ على أساسها القرار الاستثماري مضللة (Bhattacharya et al. , 2008:1) ، كما أشار (Chan et al.) إلى أن العوائد المستقبلية للأرباح ترتبط بعلاقة عكسية مع المستحقات و بما أن المستحقات تعد مقياس لجودة الأرباح و ترتبط معها بعلاقة عكسية فبالتالي هناك دور لجودة الأرباح في تقييم العوائد المستقبلية للأرباح. (Chan et al, 2007:1045)

ثالثاً: دور جودة الأرباح في ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية :

تعمل الوحدات الاقتصادية على نشر المعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية و التي تستعرض معلومات عن المركز المالي و نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية التي تمكن المستثمر من دراسة البدائل المتاحة للاستثمار بالاعتماد على هذه المعلومات و غيرها من المعلومات غير المحاسبية في سبيل بيان أي من الوحدات الاقتصادية الأكثر ملائمة للاستثمار إذ تتعهد الوحدة الاقتصادية بأن تعمل على زيادة قيمة الموارد المستثمرة من قبل المستثمرين في الوحدة الاقتصادية ، المستثمرين من ناحية أخرى، على استعداد للاستثمار في رأسمال الوحدات الاقتصادية إذا كان العائد المتوقع من الاستثمار بهذه الوحدة الاقتصادية يقابل مخاطر الاستثمار لتقييم العائد المتوقع ومخاطر الاستثمار المحتملة، فإن المستثمرين في حاجة إلى معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخاطر المرتبطة بتلك التدفقات النقدية . و يذكر هنا كل من (Healy and Palepu) إلى أن هناك مشاكل تؤثر على المعلومات التي يستعملها المستثمر و المعروضة في القوائم المالية و احد هذه المشاكل هي تضارب المصالح بين المدراء والمستثمرين و التي بدوها تعرقل تخصيص الفعال للموارد في أسواق الأوراق المالية . إذ إن المديرين عادة لديهم معلومات أكثر من المستثمرين حول قيمة الاستثمار في الوحدات الاقتصادية و يتم استغلال هذه المعلومات لرفع قيمة الوحدة الاقتصادية في سبيل الحوافز التي تعود عليهم جراء ذلك . و على وفق ذلك يواجه المستثمرين مشكلة المعلومات عند الاستثمار في الأوراق المالية، إذ يمكن لتضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين أن يحفز الإدارة على الاعلان عن ارباح غير واقعية (406 : 2001 Healy and Palepu) . و من هنا يمكن ملاحظة أهمية جودة الأرباح بالنسبة للقرارات الاستثمارية إذ أن الاعتماد على معلومات ذات جودة واطنة يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة كما أشارت كل من (Schipper & Vincent) إلى أن هدف المعلومات المحاسبية هي فائدة القرارات و بالتالي أن جودة الأرباح و جودة التقارير المالية بصورة عامة تكون محل اهتمام مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية إذ أن الأرباح ذات الجودة الضعيفة غير مرغوب بها لأنها تكون مؤشر غير كفؤ و لا يمكن الاعتماد عليها في تخصيص الموارد الاقتصادية أي أنها تكون محتالة و من البديهي يتم الاعتراض عليها من قبل المستثمرين لأنها تفقد الموارد من الوحدات ذات العائد أو المردود الحقيقي إلى الوحدات ذات المردود أو العائد الوهمي (2: 2003 Schipper & Vincent). و بالتالي يمكن بيان أهمية جودة الأرباح بالنسبة لعملية اتخاذ القرار الاستثماري في أسواق الأوراق المالية إذ تعد الأرباح من أهم مدخلات عملية اتخاذ القرار و التي يعتمد عليها مدى

صواب القرار إذ يتم اتخاذ القرار على أساس الأرباح المرجوة من الوحدة الاقتصادية في المستقبل و التي يتم تقديرها من خلال الأرباح الحالية و تعتمد صحة التنبؤات على القدرة التنبؤية للأرباح و التي تتحدد بجودة الأرباح و كذلك مدى عكس الأرباح الحالية لاداء الوحدة الاقتصادية حيث انها احد المؤشرات التي يعتمد عليها المستثمر في قراره الاستثماري .

المبحث الثاني الجانب العملي

تعد القوائم المالية من أحد مصادر المعلومات التي تستعمل من قبل المقرضين و المستثمرين و الاطراف الاخرى في اتخاذ قراراتها و من هذه المعلومات ، الأرباح و قد تكون هذه الأرباح ذات جودة عالية او ذات جودة واطنة و في سبيل قياس جودة الأرباح للوحدات الاقتصادية محل البحث سيتم استعمال ثلاثة من مقاييس جودة الأرباح نظرا لكون جودة الأرباح ذو مفهوم متعدد فان اختيار مقياس جودة الأرباح يعتمد على مشكلة البحث المطروحة و مدى توافر البيانات لتطبيق المقياس المعني . (Francis et al , 2004 :294) . و طبقا إلى مشكلة البحث و البيانات المتوافرة في سوق العراق للأوراق المالية و التعريف المتبنى من قبل الباحث و الذي أشار له (Yushi and China) سيتم استعمال المقاييس التالية و التي تم ذكرها في الجانب النظري :

- المستحقات غير الطبيعية (Abnormal accruals) : إذ يتم استعمال هذه المقياس كدليل على مستوى عكس الأرباح للواقع الاقتصادي للوحدة، على اعتبار انها تمثل مقياس لأدارة الأرباح و التي تؤثر على مستوى صحة عكس الأرباح للواقع الاقتصادي . (Frances et al , 2006:295)

- القدرة التنبؤية (predictive value) :وظفت هذه الخاصية في قياس جودة الأرباح في هذا البحث لاهميتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية و لكونها احد الخواص التي تتصف بها الأرباح ذات الجودة العالية.

- استمرارية الأرباح (Earnings persistence) : يتم استعمال مقياس استمرارية الأرباح لاهمية هذه الخاصية في القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية . (Schipper and Vincent, 2003:3)

طبقت هذه المقاييس على عينة البحث المتمثل (31%) من الوحدات الاكبر من حيث قيمة التداول بين الوحدات الاقتصادية المتداولة لعام 2008 بسوق العراق للأوراق المالية و ذلك في سبيل الحصول على عينة ملائمة لتطبيق المعادلات الاحصائية لقياس جودة الأرباح و لتوافر البيانات اللازمة لعينة البحث وللاستدلال من خلال قيمة التداول الكبيرة على توجه المستثمر نحو هذه الوحدات الاقتصادية .

تمثل عينة البحث (31%) تقريبا من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية و التي تبلغ (92) وحدة اقتصادية اي أن عينة البحث تتكون من (29) وحدة اقتصادية و تم اختيار هذه الوحدات من خلال ترتيب كل قطاع تنازليا حسب قيمة التداول و اختيار (31%) تقريبا من مجموع وحدات كل قطاع و التي تمتاز بقيمة تداول عالية نسبة إلى وحدات القطاع نفسه كما في الملحق (1).

و في سبيل معرفة هل أن المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية يأخذون بنظر الاعتبار جودة الأرباح في اتخاذ القرارات الاستثمارية تم ايجاد الوسيط لكل مقياس من مقاييس جودة الأرباح و تم فصل وحدات عينة البحث لكل مقياس إلى وحدات ذات جودة عالية و وحدات واطنة الجودة و بهذا تم التوصل إلى ثلاث مجموعات حيث تتكون المجموعة الاولى من الوحدات التي اشارت لها المقاييس الثلاثة بانها ذات جودة عالية و تتكون المجموعة الثانية من الوحدات الاقتصادية التي اشارت لها اثنين من المقاييس و هذه يشير إلى جودة ارباح متوسطة او قليلة و المجموعة الثالثة تتكون من الوحدات التي أشار لها مقياس واحد من مقاييس جودة الأرباح على انها ذات جودة و هذا يشير إلى ضعف في جودة الأرباح حيث أشار (Khaled,2005 : 1007) إلى أن الوحدة الاقتصادية تكون ذات جودة ارباح اذا ما التقت ثلاث مقاييس لجودة الأرباح على الإشارة لهذه الوحدة الاقتصادية بمستوى الجودة العالي الذي تمتلئ به و عند احتساب الوسيط لكل مقياس و تصنيف عينة البحث إلى وحدات ذات جودة عالية و إلى وحدات واطنة الجودة لكل مقياس كانت النتائج كما في جدول (1)

جدول (1)
قياس جودة ارباح وحدات عينة البحث

اسم الوحدة الاقتصادية			مقاييس جودة الأرباح
			القدرة التنبؤية الاستمرارية المستحقات غير الطبيعية
المجموعة الاولى			
فندق بغداد	1095198910	0.481	621136395.5
الوطنية للصناعات البلاستيكية و الكيميائية	1239012349	0.203	4004667882
البادية للنقل العام	5960484596	0.506	4163464322
المجموعة الثانية			
فندق بابل		0.106	3220907517
الأمين للتأمين		0.509	637636762.8
مصرف بغداد	4817060965	0.355	
العراق للنقل البري	612601263	0.517	
الاهلية للتأمين	563640063	0.153	
مصرف الشمال	67464947077	0.814	
مصرف اشور	2848947993	0.642	
الصناعات الكيماوية العصرية		0.202	96553326.77
الأمين	312231600.9		167823160
المجموعة الثالثة			
الهلال	2389311098		
الشرق الأوسط لانتاج الأسماك			5073040165
الونام للاستثمار المالي			1033732239
الخير للاستثمار المالي			1830233596
صناعات الكارتون			198154645.7
الاهلية			143332214
القيمة للاستثمار المالي			28977419.37
فندق كربلاء			49745676.62
مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	4554172793		
مصرف الاستثمار العراقي	4667597184		
العراقية لانتاج و تسويق اللحوم		0.474	
فندق المنصور	620853857.6		
المعمورة		0.451	

من الجدول (1) يتضح أن الوحدات الاغلب التي يتجه لها المستثمرون هي وحدات ذات جودة ضعيفة و هذا ينفي الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الاولى إذ تكونت المجموعة الاولى والتي تمثل الوحدات عالية الجودة من 3 وحدات و المجموعة الثانية و الثالثة التي تمثل مستوى جودة ارباح متوسطة و واطنة تكونت من 9 وحدات للمجموعة الثانية و 13 وحدة للمجموعة الثالثة و هذه يشير إلى أن مستثمري سوق العراق للاوراق المالية لم يأخذوا بنظر الاعتبار مؤشر جودة الأرباح في اتخاذ القرارات الاستثمارية والدليل على ذلك هو أن أكثر الوحدات العالية التداول كانت ذات جودة ارباح واطنة و في سبيل اثبات اهمية جودة الأرباح في اتخاذ القرارات الاستثمارية تم العمل على ايجاد الارتباط بين هذه المقاييس و بين التغير في الأرباح ل 2008 و 2010 على الأصول باعتبار أن هدف المستثمرين هو تحصيل الأرباح ، و للتخلص من تأثير التغير في حجم الوحدة الاقتصادية تم تقسيم التغير في الأرباح على اجمالي اصول الوحدة الاقتصادية كما في الملحق (2).

و عند احتساب الارتباط بين التغير في الأرباح على الأصول و بين مقاييس جودة الأرباح لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الاولى تم التوصل إلى النتائج الظاهرة في الجدول (2):

جدول (2)
اختبار العلاقة بين جودة الأرباح و التغير في الأرباح بين 2008 و 2010

مقاييس جودة الأرباح	معامل ارتباط مقاييس جودة الأرباح مع التغير في الأرباح
المستحقات غير الطبيعية	-0.709
استمرارية الأرباح	0.581
القدرة التنبؤية	0.829

من جدول (2) تشير النتائج إلى ظهور سالبية معامل الارتباط بين مؤشر جودة الأرباح على اساس المستحقات غير الطبيعية و بين التغير في الأرباح و يدل هذا على أن مقياس جودة الأرباح المتمثل في المستحقات غير الطبيعية له علاقة عكسية مع التغير في الأرباح و يشير إلى وجود دور

لجودة الأرباح في تعزيز القرارات و ذلك نتيجة للعلاقة العكسية بين جودة الأرباح و بين المستحقات غير الطبيعية و يشير معامل الارتباط البالغ 0.709 إلى الارتباط القوي بين جودة الأرباح على أساس المستحقات غير الطبيعية و بين التغير في الأرباح . و العلاقة الطردية بين كل من مقياس استمرارية الأرباح و القدرة التنبؤية للأرباح مع التغير في الأرباح و يشير إلى وجود دور لجودة الأرباح في تعزيز القرارات الاستثمارية في سوق العراق للاوراق المالية نتيجة العلاقة الطردية التي تربط كل من استمرارية الأرباح و القدرة التنبؤية مع جودة الأرباح و كما تشير قيمة معامل الارتباط بين كل من استمرارية الأرباح و التغير في الأرباح و البالغ (0.581) إلى أن الارتباط بين جودة الأرباح حسب مؤشر الاستمرارية و التغير في الأرباح متوسط القوة ، كما يتضح من قيمة معامل الارتباط بين جودة الأرباح على أساس القيمة التنبؤية مع التغير في الأرباح و البالغ (0.829) إلى الدور المهم الذي تلعبه جودة الأرباح في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق العراق للاوراق المالية و ذلك نتيجة ارتفاع قوة معامل الارتباط للمقاييس و هذا يؤدي إلى اثبات الفرضية الفرعية الثانية و يعني أن على المستثمر في سوق العراق للاوراق المالية أن يأخذ بنظر الاعتبار جودة الأرباح في اتخاذ القرارات الاستثمارية . و في سبيل اختبار الفرضية الرئيسية الثانية تم ايجاد معامل الارتباط لكل عامل من العوامل المؤثرة على جودة الأرباح مع كل مقياس لجودة الأرباح ل 29 وحدة اقتصادية مدرجة في سوق العراق للاوراق المالية خلال عام 2008 و يمكن توضيح النتائج في جدول (3) :

جدول (3)

اختبار العوامل المؤثرة في جودة الأرباح

معامل ارتباط مقاييس جودة الأرباح مع العوامل المؤثرة في جودة الأرباح				مقاييس جودة الأرباح
عمر الوحدة الاقتصادية	حجم الوحدة الاقتصادية	الكثافة الرأسمالية	عدم التأكد	
0.009	-0.432-	-0.011-	0.741	المستحقات الغير طبيعية
0.106	0.502	0.033	-0.599	استمرارية الأرباح
-0.266-	0.891	0.069	-0.874	القدرة التنبؤية

من الجدول (3) فيما يتعلق الفرضية الفرعية الاولى التي تشير إلى أن عمر الوحدة الاقتصادية احد العوامل المؤثرة على جودة الأرباح التي من الممكن أن ترفع جودة الأرباح او تخفض مستواها و معامل الارتباط بين مقياس جودة الأرباح على أساس المستحقات غير الطبيعية و بين عمر الوحدة الاقتصادية و البالغة (0.009) يشير إلى ضعف او انعدام هذه العلاقة بين جودة الأرباح و بين عمر الوحدة الاقتصادية . في حين بلغ معامل الارتباط بين مقياس جودة الأرباح على أساس الاستمرارية (0.106) و تعبر هذه القيمة عن الارتباط الضعيف او انعدام الارتباط بين جودة الأرباح على أساس استمرارية الأرباح و بين عمر الوحدة الاقتصادية. و في ما يخص مقياس جودة الأرباح على أساس القدرة التنبؤية للأرباح يشير معامل ارتباط القدرة التنبؤية مع عمر الوحدة الاقتصادية إلى أن هناك علاقة ضعيفة بين جودة الأرباح على أساس قدرة الأرباح التنبؤية و بين عمر الوحدة الاقتصادية و يتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط و البالغة (-0.266-) و يمكن ايعاز هذه النتائج إلى الظروف الخاصة التي مر بها سوق العراق للاوراق المالية سنة 2003 .

و تشير نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية إلى أن هناك علاقة طردية بين جودة الأرباح و بين حجم الوحدة الاقتصادية و ذلك ناتج عن العلاقة العكسية بين المستحقات غير الطبيعية و بين جودة الأرباح و ما اظهرته النتائج من علاقة عكسية بين المستحقات غير الطبيعية و بين حجم الوحدة الاقتصادية و لكن قيمة معامل الارتباط التي تقدر ب (-0.432-) تشير إلى أن هذا الارتباط ضعيف . و في اختبار الارتباط بين جودة الأرباح على أساس استمرارية الأرباح و بين حجم الوحدة الاقتصادية تبين أن هناك ارتباط متوسط القوة طردي بين جودة الأرباح و بين حجم الوحدة الاقتصادية إذ بلغ معامل الارتباط له (0.502) . في حين بلغ معامل ارتباط عمر الوحدة الاقتصادية بجودة الأرباح على أساس القدرة التنبؤية للأرباح (0.891) وهذه يشير إلى علاقة طردية قوية بين حجم الوحدة الاقتصادية و بين جودة الأرباح اي اثبات الفرضية الفرعية الثانية .

واظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة إلى عدم اثبات أن كثافة اصول الوحدة الاقتصادية عامل مؤثر على جودة الأرباح و ذلك من خلال سلبية معامل الارتباط بين جودة الأرباح على أساس المستحقات غير الطبيعية و بين كثافة الأصول و ايجابية معامل ارتباط كل من جودة الأرباح على أساس استمرارية الأرباح و القدرة التنبؤية للأرباح حيث بلغت قيم هذه المعاملات على التوالي (-0.011 \ 0.033 \ 0.069) و هذه يشير إلى أن الارتباط بين جودة الأرباح و بين كثافة الأصول للوحدة الاقتصادية ضعيف جدا او معدوم .

و يلاحظ من خلال القيمة الإيجابية لمعامل ارتباط جودة الأرباح على أساس المستحقات غير الطبيعية و البالغ (0.741) إلى أن هناك علاقة طردية بين التقلب في إيرادات الوحدة الاقتصادية و بين المستحقات غير الطبيعية و هذه يولد العلاقة العكسية بين جودة الأرباح و بين التقلب في الإيراد أي أن التقلب في الإيراد من العوامل المؤثرة على جودة الأرباح و من العلاقة العكسية التي تظهر في معامل الارتباط بين مقياس جودة الأرباح على أساس استمرارية الأرباح و بين التقلب في الإيراد و التي قيمة معامل الارتباط يبلغ (-0.599) يشير إلى الارتباط بين جودة الأرباح على أساس استمرارية الأرباح و بين التقلب في الإيراد كما بين معامل ارتباط جودة الأرباح على أساس القدرة التنبؤية للأرباح مع التقلب في الإيراد أن هناك علاقة عكسية قوية جدا بين جودة الأرباح على أساس القدرة التنبؤية و التقلب في الإيراد و هذا يثبت الفرضية الفرعية الرابعة على أساس أن التقلب في الإيراد (عدم التاكيد) عامل مؤثر على جودة الأرباح.

و يمكن تصنيف العوامل التي تضمنها البحث بالجدول (4)

جدول (4)

تصنيف العوامل المؤثرة على جودة الأرباح في سوق العراق للاوراق المالية

عدد	العامل المؤثر على جودة الأرباح	مؤثر غير مؤثر	ادلة اثبات العلاقة بين العوامل المؤثرة و جودة الأرباح
1	عمر الوحدة الاقتصادية	غير مؤثر	اقترب معاملات ارتباط جودة الأرباح مع عامل عمر الوحدة الاقتصادية إلى الصفر يشير إلى ضعف العلاقة بين جودة الأرباح و بين عامل عمر الوحدة الاقتصادية
2	حجم الوحدة الاقتصادية	مؤثر	بينت معاملات الارتباط بين مقياس جودة الأرباح و بين عامل حجم الوحدة الاقتصادية إلى وجود علاقة طردية بين جودة الأرباح و بين حجم الوحدة الاقتصادية
3	الكثافة الرأسمالية	غير مؤثر	اشارت معاملات الارتباط بضعف العلاقة بين جودة الأرباح و بين عامل الكثافة الرأسمالية
4	عدم التاكيد	مؤثر	حسب ما بينت معاملات الارتباط أن العلاقة بين مقياس جودة الأرباح و عدم التاكيد المتمثل بالتقلب بالإيرادات قوية حسب المقياس الثلاثة

الاستنتاجات

- 1- المستثمر في سوق العراق للاوراق المالية لا يأخذ في نظر الاعتبار جودة الأرباح عند اتخاذ القرارات الاستثمارية إذ اظهرت اختبارات جودة الأرباح أن اغلب الوحدات ذات التداول العالي تمتلك ارباحاً ذات جودة واطنة .
- 2- اشارت معاملات الارتباط بين مقياس جودة الأرباح على أساس المستحقات غير الطبيعية و الاستمرارية و القدرة التنبؤية مع التغير بالأرباح و التي بلغت (0.829\ 0.581 \0.709) على التوالي إلى أن جودة الأرباح ذات اهمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية و على المستثمر في سوق العراق للاوراق المالية عدم اهمالها و اخذها في نظر الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية
- 3- يؤدي كل من عامل حجم الوحدة الاقتصادية وعامل التقلب في الإيرادات دوراً مهماً في التأثير على جودة الأرباح و هناك علاقة ضعيفة بين عمر الوحدة الاقتصادية و كثافة اصول الوحدة الاقتصادية و بين جودة الأرباح .

التوصيات

- 1- العمل على زيادة ثقافة المستثمر العراقي الاستثمارية من خلال الندوات و المؤتمرات التي يمكن ان ينظمها سوق العراق للاوراق المالية .
- 2- على المستثمر في سوق العراق للاوراق المالية الاخذ بمؤشر مستوى جودة الأرباح لما له من ارتباط مع الأرباح المستقبلية للوحدة الاقتصادية .
- 3- الاخذ بنظر الاعتبار عاملي حجم الوحدة الاقتصادية و التقلب في الإيراد كمؤشرات داعمة لمقياس جودة الأرباح

المصادر والمراجع العربية

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

1. الذهبي ، جاسم محمد ، العزاوي ، نجم عبدالله ، " مبادئ الإدارة العامة منظور استراتيجي شامل " ، الجزيرة للطباعة والنشر ، بغداد ، 2005 .
2. مطر، محمد، السويطي، موسى، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية: في مجالات القياس والعرض والإفصاح"، الطبعة الثانية ،دار وائل للنشر ،عمان، 2008.

ثانياً : الرسائل و الاطاريح

1. مصييح ,احمد، " الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر " ، مذكرة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع المالية ، المدرسة العليا التجارة ، الجزائر ، 2002 .

Foreign References

ثانياً: المصادر الاجنبية

First: Books

1. Aboody, David et al "Earnings Quality, Insider Trading, and Cost of Capital", Anderson Graduate School of Management at UCLA ,2003
2. Athanasakou , Vasiliki & Olsson, Per "Earnings quality: Enity fundamentals versus managerial discretion", London School of Economics , 2012 .
3. Bierman Harold Jr ., Seymour Smidt, "The Capital Budgeting Decision", Macmilan Co. 1975 .
4. Frank K.Reilly and Keith C.Brown , "Investment Analysis And Prortfolio Management " , 6th ed , , JOHN WILEY & SONS, INC,USA,2000.
5. Kieso, Donald , et al (Intermediate Accounting) 14th ed, John Wiley & Sons, Inc.,USA,2012.
6. Kieso, Donald , et al., " Intermediate Accounting" , 12th ed, John Wiley and sons Inc, U.S.A, 2010.
7. Schroeder, Richard, et al., " Financial Accounting Theory and Analysis", John Wiley and Sons, 9th ed, 2009.
8. Wild,John, et al., "Financial Statement Analysis",9th ed ,McGraw-Hill Inc,New York,2007.
9. Williams Jan et al. "Financial And Managerial Accounting ",15th ed , McGraw-Hill Education, USA ,2010

Second :Thesis

1. Herly , Marie ,” Earnings Quality In Restating Firms:Empirical Evidence” , Master Thesis , Aarhus University , 2012.

Third: Periodicals

1. Abdelghany, Khaled ElMoatasem. "Measuring the quality of earnings."Managerial Auditing Journal Vol.20, No. 9 ,2005.
2. Bhattacharya,Neil et al "Earnings Quality and Information Asymmetry: Evidence from Trading Costs” ,Work Paper,Edwin L. Cox School of Business Southern Methodist University,2008
3. Chan Konan., Chan Louis K.C., Jegadeesh Narasimhan., &Lakonishok Josef, "Earnings Quality and Stock Returns", The Journal of Business, Vol. 79, No.3 .2007.

4. Dechow Patricia & Schrand Catherine "Earnings Quality", The Research Foundation of CFA Institute, 2004.
5. Dechow, Patricia M. and Dichev, Ilia D, " The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors", The Accounting Review, Vol.(77) (Quality of Earnings Conference), 2002.
6. Dechow, Ge, Schrand " Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences" Journal of Accounting and Economics 50, 2010.
7. Entwistle, Gary M. and Phillips, Fred, "Relevance, Reliability, and the Earnings Quality Debate". Issues in Accounting Education, Vol.18, No. 1, 2003.
8. Financial Accounting Standards Board, " Conceptual Framework for Financial Reporting " Statement of Financial Accounting Concepts No.(8), (FASB), 2010.
9. Francis, Jennifer, LaFond, Ryan, Olsson, Per M., and Schipper, Katherine "Costs of Equity and Earnings Attributes". The Accounting Review, Vol. 79, NO. 4, 2004.
10. Gu, Zhaoyang, Lee, Chi-Wen, Jevons & Rosett, Joshua G. "WHAT DETERMINES THE VARIABILITY OF ACCOUNTING ACCRUALS" , Work Paper, Tulane University, 2005.
11. Healy, Paul M., Palepu, Krishna G. "Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature" Journal of Accounting and Economics 31, 2001.
12. Schipper, Katherine & Vincent, Linda., "Earnings Quality" , Accounting Horizons, Supplement, 2003.
13. Wagenhofer, Alfred and Dücker, Hannes, "Die Messung von "Earnings"-Qualität". Journal für Betriebswirtschaft, Vol.(57), No.(3-4), 2007.
14. Yushi, JIN & China, Changchun, " Empirical Research on Earnings Quality of China's Listed Companies Based on" , International Conference on Information Management, Innovation Management and Industrial Engineering, 2011
15. Yee, Kenton K. "Earnings Quality and the Equity Risk Premium: A Benchmark Model." Contemporary Accounting Research Vol.23, no. 3, 2006, 833-877.

Third: Internet

1. Hermann et al. " Capital market Implications of Earnings quality " Josef Eul Verlag GmbH, 2010
http://books.google.iq/books?id=XS6kG7Mk0JAC&pg=PA17&lpg=PA17&dq=%E2%80%9C+Capital+market+Implications++of+Earnings+quality&source=bl&ots=1bSXBZxXd6&sig=t7vjkVgfDAFREoGI3bURuFdjRJg&hl=en&sa=X&ei=o8z_UrTIPMHAtQaL6IHgBA&ved=0CDsQ6AEwAg#v=onepage&q=%E2%80%9C+Capital%20market%20Implications%20%20of%20Earnings%20quality&f=false

الملاحق :

ملحق (1)
وحدات عينة البحث

اسم الوحدة الاقتصادية	العمر حتى 2008	اتجاه الارباح	2010 ارباح	2008 ارباح	الترتيب بالنسبة للقطاع الذي تنتمي اليه الوحدة	قيمة التداول (بالدينار)
قطاع المصارف						
مصرف الشمال	5	ارتفاع	29931516339	17200424365	1	135958136297
مصرف الوركاء للاستثمار	9	هبوط	3070702626	20272729927	2	25181306377
مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	15	هبوط	10075460896	14027457955	3	19848467432
مصرف اشور	3	هبوط	8918568237	10311975406	4	10439770789
مصرف الاستثمار العراقي	15	ارتفاع	10466715000	9208192000	5	8772756812
مصرف بغداد	16	هبوط	16211209000	21948977000	6	8211806225
الإجمالي						208412243932
قطاع التامين						
الأمين للتأمين	8	هبوط	46226812	350605958	1	367162117
الاهلية للتأمين	8	هبوط	140869171	219549284	2	76940999
الإجمالي						444103116
قطاع الخدمات						
العراق للنقل البري	21	ارتفاع	3095730535	2020278126	1	910386000
المعمورة	15	هبوط	808878998	981460559	2	790235700
الأمين	6	ارتفاع	13,472,582	4,703,235	3	41913810
البادية للنقل العام	12	هبوط	853483132	1422705745	4	308265030
الإجمالي						2683893079
القطاع الصناعي						
بغداد للمشروبات الغازية	19	ارتفاع	7485301498	-39330599	1	9408816247
الهلال	19	ارتفاع	-2012723316	-2153053787	2	979368772
الوطنية للصناعات البلاستيكية و الكيماوية	47	ارتفاع	-1283300986	-2247811148	3	561452088
الصناعات الكيماوية العصرية	62	ارتفاع	82131785	50952730	4	180552900
الوطنية للصناعات الاثاث المنزلي	22	ارتفاع	-22114252	-235671794	5	158072558
صناعات الكراتون	30	ارتفاع	-552900310	-962019589	6	145729072
المنصور للصناعات الدوائية	19	هبوط	89093037	307394966	7	124575896
الإجمالي						11558567533
قطاع السياحة و الفنادق						
فندق المنصور	19	ارتفاع	306102926	149743131	1	5890122174
فندق بابل	18	ارتفاع	-349544868	-539848391	2	2031676593
فندق بغداد	19	ارتفاع	208561539	-531111350	3	1273455870
فندق كربلاء	55	ارتفاع	166229719	24117166	4	1097885323
الإجمالي						10790462376
قطاع الزراعي						

50422705	1	-665346200	39974837	ارتفاع	21	العراقية لانتاج و تسويق اللحوم
30490695	2	-81463364	-11559194	ارتفاع	14	الاهلية
13851184	3	75948850	103745061	ارتفاع	14	الشرق الأوسط لانتاج الأسماك
104843038						الإجمالي
						قطاع الاستثمار
191917600	1	632770392	86386825	هبوط	8	الخبر للاستثمار المالي
182813138	2	-9716237	-17284638	هبوط	8	القمة للاستثمار المالي
100907058	3	-34192101	13262259	ارتفاع	8	الوينام للاستثمار المالي
475637796						الإجمالي

الملحق (2)

المتغيرات الداخلة في بيان العلاقة بين جودة الأرباح و التغير في الأرباح

اسم الوحدة الاقتصادية	2008 ارباح	2010 ارباح	التغير في الأرباح 2010 2008	الاصول	التغير في الأرباح 2008 /2010 الاصول	مقاييس جودة الأرباح		
						الفترة التنبؤية	الاستمرارية	المستحقات الغير طبيعية
قطاع المصارف								
مصرف الشمال	17,200,424,365	29,931,516,339	12,731,091,974	354,336,171,546	0.036	7096190432.00	0.81	67464947077.31
مصرف الوركاء	20,272,729,927	3,070,702,626	17,202,027,301	1,501,351,286,501	0.011	14259970713.95	-0.30	-430989201040.15
مصرف الاستثمار	14,027,457,955	10,075,460,896	3,951,997,059	569,667,612,693	0.007	4554172792.95	-0.20	-489122616152.48
مصرف الشرق الأوسط	10,311,975,406	8,918,568,237	1,393,407,169	161,114,073,794	0.009	2848947992.58	0.64	1633146668415.47
مصرف الشور	9,208,192,000	10,466,715,000	1,258,523,000	158,171,718,000	0.008	4667597183.99	-0.25	41122131000.00
مصرف الاستثمار العراقي	21,948,977,000	16,211,209,000	5,737,768,000	542,911,440,000	0.011	4817060964.52	0.36	-755131796273.24
قطاع التأمين								
قطاع التأمين	350,605,958	46,226,812	304,379,146	2,037,697,489	0.149	98785350.47	0.51	-637636762.77
قطاع التأمين	219,549,284	140,869,171	78,680,113	2,064,595,004	0.038	563640063.00	0.15	-212976334127.76
قطاع الخدمات								
العراق للنقل البري	2,020,278,126	3,095,730,535	1,075,452,409	846,611,926	1.270	612601262.99	0.52	-320219511365.49
المعمورة	981,460,559	808,878,998	172,581,561	7,439,650,419	0.023	180510014.91	0.45	-13956976363.86
الأمين	4,703,235	13,472,582	8769347	6,993,652,188	120.0	312231600.90	0.08	167823159.97
البابلية للنقل العام	1,422,705,745	853,483,132	569,222,613	8,051,626,211	0.071	5960484595.76	0.51	4163464321.77
القطاع الصناعي								
بغداد للمشروبات الغازية	39,330,599	7,485,301,498	7,524,632,097	114,387,667,313	0.066	146419944.32	-0.03	-623108580659.62
الوطنية للصناعات الاثاث المنزلي	235,671,794	22,114,252	213,557,542	1,755,599,046	0.122	146419944.32	-0.03	-249227346298.36
صناعات الكراتون	962,019,589	552,900,310	409,119,279	1,657,153,670	0.247	191002620.49	0.00	-198154645.72
الهلال	2,153,053,787	2,012,723,316	140,330,471	2,979,473,929	0.047	2389311097.70	-0.42	5528191808.67
الصناعات البلاستيكية والكيميائية	2,247,811,148	1,283,300,986	964,510,162	10,536,509,689	0.092	1239012349.14	0.20	4004667881.93
المنصور للصناعات الدوائية	307,394,966	89,093,037	218,301,929	1,679,428,066	0.130	166936743.67	-0.23	-223843276498.20
الصناعات الكيماوية	50,952,730	82,131,785	31,179,055	381,203,065	0.082	21423249.18	0.20	-96553326.77
قطاع السياحة والفنادق								
فندق المنصور	149,743,131	306,102,926	156,359,795	3,393,782,186	0.046	620853857.65	-0.15	-23965067094.06
فندق بابل	539,848,391	349,544,868	190,303,523	1,651,188,121	0.115	256878419.39	0.11	-3220907517.32
فندق بغداد	531,111,350	208,561,539	739,672,889	2,828,067,303	0.262	1095198909.97	0.48	-621136395.51
فندق كربلاء	24,117,166	166,229,719	142,112,553	991,450,775	0.143	92502920.53	1.23	-49745676.62
قطاع الزراعي								
العراقية لانتاج و تسويق اللحوم	665,346,200	39,974,837	705,321,037	7,979,410,650	0.088	37374097.51	0.47	-32174956452.77
الاهلية	81,463,364	11,559,194	69,904,170	615,399,388	0.114	163115166.67	-0.28	143332214.00
الشرق الأوسط لانتاج الأسماك	75,948,850	103,745,061	27,796,211	726,666,771	0.038	15944393.08	-0.72	-5073040164.79
قطاع الاستثمار								
الخبر للاستثمار المالي	632,770,392	86,386,825	546,383,567	7,895,082,842	0.069	267624968.09	-0.14	-1830233596.42
القمة للاستثمار المالي	9,716,237	17,284,638	7,568,401	573,296,361	0.013	165976176.01	-0.22	28977419.37
الوينام للاستثمار المالي	34,192,101	13,262,259	47,454,360	1,381,836,474	0.034	191940576.36	-0.42	-1033732238.96
الإجمالي								